

الفصل الثامن

أجناس الكتابة التاريخية عند أبى الحسن البناهى الجذامى
(ت بعد 794هـ/بعد 1392م)⁽¹⁾:

المبحث الأول: أبو الحسن البناهى (أصله - نشأته - حياته)

المبحث الثانى: أجناس الكتابة التاريخية عند البناهى

¹ ألقى هذا البحث محاضرة فى مؤتمر الحضارة الأندلسية الدولى بمكتبة الإسكندرية فى الفترة من 15-17 نوفمبر 2016م.

المبحث الأول: أبو الحسن البناهى (أصله - نشأته - حياته):

هو علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي البناهى يكنى بأبي الحسن ويقتصر غالباً على تسميته بابن الحسن⁽¹⁾. أصله من العرب الشاميين الذين قدموا الأندلس ونزلوا كورة رية بعد الفتح، ثم اتخذوا من مدينة مالقة سكناً وموطناً لهم⁽²⁾، وتولى جداهم الأعلى قضاء مالقة للمنصور بن أبى عامر، ومن ثم فيبتهم بيت قضاء وعلم وجمالة⁽³⁾.

وقبل تفصيل الحديث عن نشأته وحياته لابد أن نقف مع إشكالية حول اسمه هل هو البُناهى أم النُباهى؟ وذلك فى إطار ما استجد من معلومات وحجج وبراهين جديدة تؤكد خطأ ما ذهب إليه المستشرق الفرنسى ليفى بروفنسال، الذى نشر كتاب المراقبة العليا، وأثبت اسم مؤلفه عليه بالبُناهى مقدماً النون على الباء⁽⁴⁾، وهو ما عول عليه كثرة كاثرة من الباحثين المحدثين بمصر والعالم العربى إلى أن خرج علينا باحث ومحقق نابِه استشكل هذا الموضوع ووقف معه وقفة متأنية أعاد من خلالها الأمور إلى نصابها⁽⁵⁾. ومن ثم فقد فتح المجال للتنبيه على حقيقة مفادها أن الاسم الصحيح لصاحب المراقبة العليا هو البُناهى، وهو ما نذهب إليه لعدة حجج وقرائن منها:

أولاً: أن المخطوطة التى اعتمد عليها الأستاذ السيد عزت العطار الحسينى حال تحقيقه لكتاب الصلة لابن بشكوال. بها حاشية استشكل فيها ابن دحية الكلبي المحدث والفقيه الظاهرى الشهير⁽⁶⁾ ما ذكره ابن بشكوال فى ترجمة: "عبدالله بن أحمد" والذى قال

¹ ابن الخطيب: الإحاطة، 4/ 69؛ الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه من شعراء المائة الثامنة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1963م، ص 146؛ المقرئ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968، 6/ 119.

² ابن الخطيب: الإحاطة، 4/ 69؛ البناهى: تاريخ قضاة الأندلس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ/ 1983م، ص 80-82.

³ ابن الخطيب: الإحاطة، 1/ 466.

⁴ أنظر: مقدمة ليفى بروفنسال للمراقبة العليا، دار الكاتب المصرى، القاهرة، 1948م.

⁵ محمد بن شريفة: البناهى لا النُباهى، دار المنظومة، المغرب، عدد 13، 1998م، ص 71-89.

⁶ عنه بالتفصيل أنظر: عبد الباقي السيد: تايخ أهل الظاهر، ص 176-187.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

عنه: "يعرف بابن النباهى" (1). فتعقب ابن دحية ذلك بقوله: "صوابه البُناهى وبيتهم بالقة مشهور" (2)، وقد جاء هذا الاستدراك فى حاشية كتاب الصلة لأن ابن دحية روى الكتاب عن مؤلفه ابن بشكوال، وروى عن ابن دحية فى سماعات متعددة بالمشرق والمغرب (3)، ومن ثم كان استدراكه على كتاب ليس من مصنفاته أمراً طبعياً فى إطار ما يعرف عند المحدثين بالمؤتلف والمختلف (4).

ثانياً: أن إحدى المخطوطات الغرناطية التى التى تعود إلى مطلع القرن التاسع الهجرى، والتى حققها العلامة محمد بن شريفة أثبتت اسم أحد أفراد أسرة صاحب المرقبة العليا بالبُناهى (5)، وهو ما يؤكد صحة استدراك الحافظ ابن دحية السابق على ابن بشكوال.

ثالثاً: أن مخطوطات كتاب المرقبة العليا الموجودة بالمكتبات المغربية، (منها نسختان بالخرانة العامة، ونسخة بخزانة القرويين)، أثبتت بخط واضح اسم صاحب الكتاب بـ "النباهى" (6)، وقد ألحق المحقق الكبير محمد بن شريفة صوراً من هذه المخطوطات بآخر بحثه "النباهى لا النباهى" (7).

رابعاً: أن إحدى مخطوطات الكتبية الكامنة لابن الخطيب بالخرانة العامة بالرباط، تثبت اسم صاحب المرقبة العليا بـ "النباهى" بتقديم الباء على النون (8). وكذا ورد اسمه بالنباهى

1 ابن بشكوال: الصلة فى تاريخ أئمة الأندلس، نشر السيد عزت العطار الحسينى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط2، 1374هـ/1955م، 274/1.

2 نفس المصدر والمكان والصفحة.

3 محمد بن شريفة: النباهى لا النباهى، ص72، 73.

4 هو اتفاق أسماء بعض الرواة فى الخط، واختلافهم فى التنقيط والشكل والنطق، ومن أمثلة ذلك أبو حمزة وأبي حمزة، وحزام وحرام، عباس وعياش، غنام وعثام، بشار ويسار. أنظر: ابن كثير: الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2011م، ص215-219.

5 محمد بن شريفة: النباهى لا النباهى، ص72.

6 أنظر: مخطوط المرقبة العليا، خ.ع.ر، رقم 1424د، 50 ط، 51 ظ، وجه 70؛ ملحق رقم 9 من ملاحق الدراسة.

7 محمد بن شريفة: النباهى لا النباهى، ص85 وما بعدها.

8 أنظر: مخطوط الكتبية الكامنة، خ.ع.ر، رقم 2291ك، ص166.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

فى مخطوط روضة الأعلام لابن الأزرق (1)، وفى مخطوط أزهار الرياض للمقرى (2)، وفى مخطوط المغرب المبين لابن زاكور الفاسى (3).

خامسا: أن ابن الأحرر ذكر صاحب المرقبة العليا بقوله: "يكنى أبا الحسن، وأدركته ورأيت، ويعرف بابن الحسن والبنى" (4)، والبنى هى النسبة القياسية، والبناءهى هى النسبة غير القياسية، وقد استخدم ابن الخطيب النسبة القياسية "البنى" فى شعره عن البناءهى (5). ولفظة البنى من الكلمة "بنة" وفى الإسبانية Pena وتعنى الصخرة.

سادسا: أن الأندلس عرفت لفظة "بنة" مضافة إلى الكور والمدن مثل "بنة كورة رية" والتى وردت عند ابن القوطية حال حديثه عن ابن حفصون حيث قال: "وأنه فى حوزة بنة" (6)، وإذا عرفنا من صاحب المرقبة العليا أن قومه من الجذامين نزلوا بكورة رية حال الفتح الإسلامى للأندلس (7). فتكون نسبتة "البنى"، "والبناءهى" نسبة إلى بنة كورة رية التى استوطنوها فى أول نزولهم للأندلس، وقبل استيطان مالقة التى نسبوا إليها فيما بعد.

ولد البناءهى سنة 713 هـ / 1313 م فى مالقة وتلقى تعليمه بها، والتقى بالعديد من العلماء والشيوخ خلال رحلاته فى مملكة غرناطة وبلاد المغرب، ومنهم:

1- الشيخ المقرئ أبى محمد بن محمد بن أيوب، ذكره البناءهى بقوله: "شيخنا المقرئ الحسن الفاضل" (8).

2- عبد الله بن أحمد التجيبي الذى أخذ عنه موطأ مالك، والشفاء للقاضى عياض، وأكثر الصحيحين (9).

1 أنظر: مخطوط روضة الأعلام، خ.ع.ر، رقم 285، ص 166؛ ملحق رقم 10 من ملاحق الدراسة.

2 أنظر: مخطوط أزهار الرياض، خ.ع.ر، رقم 791؛ ملحق رقم 11 من ملاحق الدراسة.

3 نقلا عن محمد بن شريفة، البناءهى، لا البناءهى، ص 89.

4 أنظر: نثر الجمان فى شعر من نظمى وإياه الزمان، تحقيق محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1407 هـ / 1987 م، ص 170.

5 نقلا عن محمد بن شريفة، البناءهى لا البناءهى، ص 73، 74.

6 أنظر: تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الإيبارى، دار الكتاب المصرى واللبنانى، القاهرة-بيروت، ط 2، 1410 هـ / 1989 م، ص 120.

7 أنظر: المرقبة العليا، ص 80-82.

8 أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، دار الآفاق الجديدة، ص 117.

9 التنبكى: نيل الابتهاج، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ط 1، 1398 هـ / 1989 م، ص 330.

- 3- الخطيب الطنجالى.
 - 4- القاضى العارف أبى القاسم بن سعيد الحميرى.
 - 5- الوزير أبى بكر بن الحكيم.
 - 6- القاضى أبى جعفر بن عبدالحق⁽¹⁾.
 - 7- أبو القاسم هنا.
 - 8- أبو القاسم بن أحمد بن عمران الحضرمى الفقيه قرأ عليه بعض مختصر ابن الحاجب، ومختصر الجلاب⁽²⁾.
 - 9- أبى عبدالله محمد بن على الكونى الخطيب الساحلى.
 - 10- أبو الحجاج المتشافرى⁽³⁾.
 - 11- أبو عبد الله بن عياش. ذكره البناهى بقوله: "شيخنا القاضى"، وذكر حواراً معه بشأن الشهادة على خطوط القضاة⁽⁴⁾.
 - 12- القاضى محمد بن يحيى بن بكر الأشعرى. ذكره البناهى وأطال القول فى مدحه وتقريظه⁽⁵⁾.
- وهناك جماعة من مشايخه ذكرهم البناهى فى تذييله على تاريخ مالقة، ذكرناهم حال الحديث عن نقول ابن الخطيب عن البناهى، ومن ثم لم نشأ أن نذكرهم فى هذا المقام منعاً من التكرار.
- ولى البناهى القضاء بمدىنتى ملتماس وبلش⁽⁶⁾. ولما عاد إلى غرناطة عين كاتباً بديوان السلطان، ثم ولى قضاء الجماعة بغرناطة، وجمع له بعد ذلك الخطابة بجامعها الأعظم مع القضاء، وكان ذلك بترشيح من ابن الخطيب لدى السلطان محمد الخامس. إذ كان بين البناهى

¹ نفس المصدر والمكان والصفحة.

² نفس المصدر والمكان والصفحة.

³ نفس المصدر والمكان والصفحة.

⁴ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، دار الآفاق الجديدة، ص 184

⁵ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، دار الآفاق الجديدة، ص 141-147.

⁶ ابن الخطيب: الإحاطة، 69/4.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

وابن الخطيب صداقة متينة وصحبة طويلة لم يعكر صفو أجوائها شيء طوال سنوات وجودهما معا بغرناطة في حضرة السلطان أبى عبدالله محمد الخامس الغني بالله⁽¹⁾، ومن ثم كتب لسان الدين ابن الخطيب في ظهير تعين صاحبه البناهي: "هذا ظهير كريم أعلى رتبة الاحتفا اختياراً واختباراً وأظهر معاني الكرامة والتخصيص انتقاءً واصطفاءً وإيثاراً.. لقاضي الجماعة أبى الحسن ابن الشيخ الوزير لما أصبح في صدور القضاة مشاراً إلى جلاله، مستنداً إلى معارفه المخصوصة بكماله، مطموراً على الإفادة العلمية والأدبية بمحاسنه البديعة وخصاله⁽²⁾..."

ويسهب لسان الدين ابن الخطيب - حال إنشائه لظهير تولية البناهي لمنصب الخطبة والقضاء بغرناطة - في وصف البناهي بأوصاف عديدة تبين لنا الحالة التي كانت عليها صداقتهما آنذاك، كما توضح الاتجاهات التي كان يدعو إليها البناهي ويناصرهما، والمظاهر التي كان يسعى سعيه الحثيث للقضاء عليها واجتثاثها نهائياً من ثنايا المجتمع الأندلسي آنذاك، سالكا في مظاهرته لهم أوضح الطرق مجادلاً إياهم جدالاً عادلاً طبق فيه مفاصل الحكم الحق المبين⁽³⁾، ومن جميل صفاته وأخلاقه التي تحدث عنها ابن الخطيب قبل اختلال العلاقة بينهما ما ذكره من أن البناهي كان لا يصدر حكماً أو فتوى إلا عن عدالة ورأي حق لأنه يعلم أن الله عز وجل يراه وأن فلتات الحكم تعاوده المراجعة في آخرته، فكان لا يتماشى مع مصالح وغايات السلطة وخفاياها السياسية ومؤامراتها. بل كان حارساً أكفأ ديانتته من التبعات السياسية والكفيل بحفظه من الشبهات وصيانتته منها حتى اشتهر خبر عفافه ونزاهته ووفائه في شرق وغرب السلطنة⁽⁴⁾.

¹ ثامن ملوك بنى الأحمر فى الأندلس. تولى الحكم عقب مصرع والده أبى الحجاج يوسف الأول بن إسماعيل سنة 755هـ/ 1354م، وذلك حتى عام 760 هـ / 1359م ثم ثار عليه أخوه إسماعيل الثاني، وتولى الحكم إلى أن استرد محمد الخامس ملكه من جديد، وبقي متربعا على العرش حتى توفي عام 793 هـ / 1392م. أنظر: ابن الخطيب: اللوحة البدرية في الدولة النصرية، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1978، ص113 وما بعدها.

² ابن الخطيب: ریحانة الكتاب ونجعة المتأب، تحقیق محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981، 2/ 80 - 83؛ وانظر: الإحاطة، 4/ 69.

³ ابن الخطيب: ریحانة الكتاب ونجعة المتأب، 2/ 28.

⁴ ابن الخطيب: المصدر نفسه، 2/ 81.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

الجدير بالذكر أن علائق الصفا والمودة لم تستمر بين البناهي وابن الخطيب فقد بلغ الأخير في الوزارة مبلغاً لم يبلغه أحد قبله مما أثار حفيظة أقرانه، فوقع الحقد والحسد منهم تجاهه، ويعبر ابن خلدون عن ذلك بقوله عن ابن الخطيب: "فخلا له الجو وغلب على هوى السلطان الغني بالله، إذ فوض له تدبير الأمور وخلط بنيه بندمائه وأهل خلوته وانفرد بالحل والعقد، وانصرفت إليه الوجوه وعلقت عليه الآمال، وغشي بابه الخاصة والعامة وغصت به بطانة السلطان وحاشيته"⁽¹⁾.

كان استئثار ابن الخطيب بالسلطة على هذا النحو يذكي سخط منافسيه، ومن ثم فما أن غادر ابن الخطيب لاجئاً إلى المغرب تحت كنف وحماية السلطان المريني عبد العزيز (ت 774 هـ / 1372 م) حتى بدأ حساده يوجهون له الاتهامات، وسجلوها في محضر رفعوه إلى القاضي البناهي - الذى كان صاحباً وصديقاً له في يوم من الأيام - فسجل عليه الزندقة والإلحاد⁽²⁾، وأفتى بوجوب حرق كتبه التي تتناول العقائد والأخلاق، فتم إحراقها في غرناطة منتصف سنة 773 هـ / 1371 م بمحضر من الفقهاء والعلماء⁽³⁾.

كان لهذا التحول في العلاقة بين الرجلين أثره على ابن الخطيب الذى نال هو الآخر من البناهي ولقبه بالجعسوس (القصير الدميم) ازدراءً له⁽⁴⁾، وكتب في ذمه وانتقاصه رسالتين وسم الأولى بـ: "خلع الرسن في التعريف بأحوال أبي الحسن"⁽⁵⁾، والثانية بـ: "تنبيه الساهي على طرف البناهي"⁽⁶⁾.

على أية حال لم تقتصر الممارسة السياسية للبناهي على منصب القضاء والخطابة بغرناطة. بل ولى السفارة مابين غرناطة وفاس مرتين إحداهما سنة 767 هـ / 1265 م، والثانية سنة 788 هـ / 1386 م⁽⁷⁾.

¹ أنظر: العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1971، 4، 335/7.

² المقرئ: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، منشورات مطبعة التأليف والترجمة، القاهرة، 1939، 1/ 210 - 211.

³ البناهي: المرقبة العليا، نشر ليفى بروفنسال، ص 202.

⁴ أنظر: أعمال الأعلام، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964، 2/ 78؛ الكتيبة الكامنة، ص 146.

⁵ ابن الخطيب: الإحاطة، 1/ 18؛ أعمال الأعلام، 2/ 80، وهى من مصنفات ابن الخطيب المفقودة، وكان قد صنفها للسلطان المريني.

⁶ ابن الخطيب: الكتيبة الكامنة، ص 21، مقدمة المحقق.

⁷ التنبكى: نيل الابتهاج، ص 330.

أما مؤلفاته فلم نقف له إلا على خمسة كتب هى:

1- الذيل على تاريخ مالقة⁽¹⁾.

2- المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا⁽²⁾.

3- المقامة النخلة والى سماها "الإكليل فى فضل النخيل"⁽³⁾، وهى حوار بين نخلة

وشجرة تين، وفيها الكثير من الاستطرادات الأدبية. فضلا عن تعرضها لعبدالرحمن الداخل ووصفه لنخلة وسط الرصافة تبدت له فأثارت شجونه⁽⁴⁾. وقد أورد ابن الخطيب هذه المقامة بتمامها وصدر لها بقوله: "من أمثل ما صدر عنه فى غرض غريب، وهو وصف نخلة بإزاء باب الحمراء"⁽⁵⁾.

4- نزهة البصائر والأبصار، وهو شرح للمقامة النخلة السابقة⁽⁶⁾، وقد جمع فيه بين

عمل الأديب والمؤرخ إذ إنه بدا متألقا فى نقده لخصمه الذى انتقده فى وجوه البلاغة والأدب⁽⁷⁾، كما أنه جمع فى هذا الكتاب مع تألقه اللغوى والأدبى تفننه التاريخى بترجمته لأبى على القالى، واحتفائه به وبكتابه النوادر. فضلا عن تخصيصه جزءا ليس بالقليل من كتابه عن دولة بنى نصر من بدايتها إلى محمد الخامس النصرى الذى عاصره.

5- مسألة الدعاء بعد الصلاة، وهو رد على الإمام الشاطبى فى هذه المسألة⁽⁸⁾، والذى

كان يرى أن الدعاء الجماعى عقب الصلوات بدعة⁽⁹⁾.

¹ هو ذيل على كتاب أعلام مالقة المسمى مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار فيما احتوت عليه مالقة من الأعلام والرؤساء والأخبار وتقييم ما لهم من المناقب والآثار لابن عسكر وابن خميس، حققه عبد الله المرباط، دار الغرب، (بيروت، 1999).

² نشر عدة مرات منها طبعة المعهد الفرنسى للآثار بعناية ليفى بروفنسال، 1948م ح وطبعة دار الآفاق الجديدة، ط 5، بيروت، 1983.

³ ابن الخطيب: الإحاطة، 69/4؛ البناهى، تاريخ قضاة الأندلس، مقدمة المحقق، ص4؛ محمد بن شريفة: البناهى لا البناهى، ص78.

⁴ أحمد مختار العبادى: فى تاريخ المغرب والأندلس، ص112.

⁵ أنظر: الإحاطة، 65/4.

⁶ محمد بن شريفة: البناهى لا البناهى، ص78.

⁷ أنظر: نزهة البصائر والأبصار، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 198ق، ص34، 62، 63، 76، 20، 7.

⁸ المقرئ: أزهار الرياض، 7/2.

⁹ أنظر: فتاوى الإمام الشاطبى، تحقيق محمد أبو الأجفان، تونس، ط2، 1406هـ/1985م، ص128، 127؛ النشريسى: المعيار المغرب، 113/11.

أما عن وفاته فلم نقف على نص صريح فى المصادر يؤكد سنة وفاته، وإنما كان حيا حتى العام 794هـ، ومن ثم كانت وفاته بعد عام 794هـ⁽¹⁾.

¹ المقرئ: أزهار الرياض، 2/ 5.

المبحث الثانى: أجناس الكتابة التاريخية عند البناهى:

برز البناهى فى التاريخ كما برز فى علوم الشريعة وصنف فى عدة أجناس من الكتابة التاريخية حتى وصفه ابن الخطيب بقوله: "حافظ مقيد طلعة إخباري قائم على تاريخ بلده"⁽¹⁾، ويمكننا أن نوظف ما وصل إلينا من إنتاجه التاريخي على النحو التالى:

أولاً: تاريخ الدول والحكام:

يتناول هذا النوع من الكتابة التاريخية دراسة الأسر الحاكمة أو الدول أو العهود فيذكر المؤرخون أصل الأسرة الحاكمة، ونسبها، والإشادة بمفاخرها وبطولاتها ثم من تولى الحكم من أبنائها، وسيرة كل واحد منهم، فيذكرون نشأته وصفاته الخلقية والخلقية وجهاده، وما يتصف به من محاسن الأقوال والأعمال، ثم يتناولون أسماء وزرائه، وكتابه، وقضاته وعماله، وما يضم بلاطه من الجلساء والندماء من خيرة العلماء والأدباء والشعراء والوافدين عليه من سائر الأرجاء.

وفيما يخص تاريخ الدول والملوك فقد صنف البناهى كتابه "نزهة البصائر والأبصار" الذي تحدث فى قسم منه عن تاريخ مملكة غرناطة وملوكها، فذكر نسب ملوك بنى نصر الأنصاريين الخزرجين⁽²⁾، وتطرق البناهى إلى ترجمة سعد بن عباد فى بداية كتابه، واعتمد فى ترجمته على الطبقات الكبرى لابن سعد⁽³⁾، ويبين البناهى منهجه وأسلوبه فى العرض بقوله: "قلت فان ذهبت إلى الكلام عليهم - بنى سعد بن عباد - امتد بنا القول.... وحسبنا أن تقتصر منهم على التعريف لبعض أهل البيت الشريف بيت بنى نصر الأمراء بالجزيرة الأندلسية جدد الله الرحمة على سلفهم وبارك للإسلام والمسلمين فى خلفهم فنقول. جدهم الأكبر الخزرجي الأنصاري الأرجوني هو رحمه الله ورضي عنه وأرضاه محمد بن يوسف بن نصر بن أحمد بن محمد بن خميس بن عقيل الملقب بالأحمر ابن نصر بن قيس بن سعد بن عباد بن دليم بن حارثة بن أبي خزيمة بن ثعلبة بن طريف بن الخزرج"⁽⁴⁾. ثم يذكر فضائل

¹ أنظر: الإحاطة، 4/ 69.

² ينتهى نسب بنى نصر إلى سعد بن عباد الخزرجى الأنصارى لنصرته النبى مع جملة أهل المدينة، ومن ثم انتسب بنو نصر إلى الأنصار وإلى قبيلة الخزرج.

³ البناهى، نزهة البصائر والأبصار، مخطوط بمكتبة الأسكوريال، برقم 1653، ص 103.

⁴ نفسه، مخطوط بمكتبة الأسكوريال، ص 110 - 111.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

الأنصار وترتيب نسبهم العريق ثم يعود الى ذكر بنى نصر. إذ هم غرضه من الكتاب، ويبين لنا ذلك بقوله: ”وفىما تقرر من فضائل الأنصار وترتيب نسبهم العريق فى الأصالة التامة الكفاية فنعود إلى ما كنا فى سبيله من الكلام فى بنى نصر وهو القصد الأول والمعنى الذى على رسمه المعول فنقول ولد محمد بن يوسف المتقدم الذكر ولدين يوسف ومحمد....“⁽¹⁾، وكان قد تحدث عن مؤسس دولتهم أبى عبدالله محمد بن يوسف كما ذكر، فأشار إلى مولده ونشأته ومبايعته سلطاناً على غرناطة سنة (635هـ / 1238 م)، ثم يذكر ملوك بنى نصر واحداً تلو الآخر مبينا سيرة كل واحد منهم وأخباره وما كان عليه من خلق وعلم وشجاعة، وما جرى فى عهده من الأحداث. إلى أن يصل إلى أبى الحجاج يوسف الثانى بن محمد الخامس الغنى بالله الذى ذكره بقوله: ”وتوفى ولي عهده من بعده فى صلاة الظهر من يوم السبت سادس عشر ذى قعدة من عام أربعة وتسعين وسبعائة“⁽²⁾.

وفى آخر كلامه على محمد الخامس الغنى بالله يقول: ”وفى النية إن فسح الله المدى أن أصنف فى صفاته وعدد غزواته، ومناقب أسلافه، ومحاسن أوقاتهم وأوقاته، ديوانا يجمع ما أمكن من أخبارهم وجميل آثارهم زيادة لما ثبت من ذلك فى هذا المجموع بحول الله“⁽³⁾. وقد زعم أنخل جونثالث بالثيا أن النبأى فرغ من تأليف كتابه نزهة البصائر سنة (781 هـ / 1379 م)⁽⁴⁾، وهو ما لا يمكن قبوله أو التسليم به. إذ بالاطلاع على مخطوطة الكتاب يتضح أن النبأى توقف فى تأريخه عند سنة (794 هـ / 1393 م) إذ يقول: ”وتوفى ولي عهده من بعده فى صلاة الظهر من يوم السبت سادس عشر ذى قعدة من عام أربعة وتسعين وسبعائة“⁽⁵⁾ والمقصود بولي العهد أبى الحجاج يوسف الثانى بن محمد الخامس الغنى بالله.

وقد اتهم بالثيا النبأى بأنه سطا على كتاب: ”تاريخ بنى نصر“ لابن الفارق (ت 690هـ / 1291م)، وضمنه كتابه: ”نزهة البصائر والأبصار“⁽⁶⁾؛ ولا يمكننا أن نثق فى هذا

¹ النبأى، المصدر السابق، مخطوط بمكتبة الأسكوريال، ص 115.

² النبأى: نزهة البصائر والأبصار، مخطوط بمكتبة الأسكوريال، ص 138

³ النبأى: نزهة البصائر والأبصار، مخطوط بالخزانة العامة بالرياض، ص 62.

⁴ أنظر: تاريخ الفكر الأندلسي، ص 252.

⁵ النبأى، نزهة البصائر والأبصار، مخطوط بمكتبة الأسكوريال، ص 138.

⁶ أنظر: تاريخ الفكر الأندلسي، ص 252.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذهب

الحكم إلا إذا وقفنا على كتاب ابن الفارق وقابلنا بين نصوصه ونصوص كتاب البناهى. لكن الأمر الذى لا شك فيه أن البناهى استفاد من الكتب التى صنف قبله فى نفس هذا الصنف من الكتابة التاريخية، ومنها كتاب ابن الفارق الآنف الذكر، وتاريخ الأندلس لأبى عبد الله بن أبى القاسم بن الحكيم الرندى (ت 707هـ/1308م)، وكتابات ابن الخطيب (ت 776هـ / 1374 م) فى هذا الباب ومنها: طرفة العصر فى تاريخ دولة بني نصر: ذكر ابن الخطيب أنه شمل أسفاراً ثلاثة⁽¹⁾؛ واللمحة البدرية فى الدولة النصرية، وقد تركزت معلومات هذا الكتاب على الجانب السياسى للأندلس فى عصر بنى نصر، مع عرض لسيرة سلاطين غرناطة؛ وبدأ تدوينه عام 763 هـ / 1361 م وانتهى منه أول عام 765 هـ / 1363 م⁽²⁾؛ ورقم الحل فى نظم الدول⁽³⁾، وهو أرجوزة من نظم ابن الخطيب، أهداها إلى سلطان المغرب أثناء إقامته بمدينة سلا منفياً بالمغرب ما بين (760 - 763 هـ / 1358 - 1361 م) وتدور حول تاريخ الدول الإسلامية بالشرق والأندلس منذ عصر النبى محمد حتى عصر ابن الخطيب، بدءاً بالخلفاء الراشدين ومروراً بدولة بنى أمية وبنى العباس وبنى الاغلب والفاطمين وبنى أمية بالأندلس وانتهاءً بدولة بنى نصر بغرناطة وبنى حفص بافريقية وبنى مرين بالمغرب⁽⁴⁾؛ وأعمال الأعلام فيمن بويى قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شجون الكلام، وهو آخر ما كتبه ابن الخطيب، ألفه للوزير أبى بكر بن غازي القائم بالدولة والوصي على الطفل محمد سعيد، الذى تولى الحكم فى المغرب بعد موت والده السلطان عبد العزيز المريني سنة 774 هـ / 1372 م، ويشتمل على ثلاثة أقسام: القسم الأول يتناول تاريخ المشرق ومصر والشام، والثاني يتناول تاريخ الأندلس حتى أيام ابن الخطيب، والثالث يتناول تاريخ المغرب وأفريقيا، نشر منه القسمان الثاني والثالث؛ وريحانة الكتاب ونجعة المتاب⁽⁵⁾.

ثانياً: التاريخ المحلى (تاريخ المدن):

هو صنف من التراجم عرفه الأندلسيون على نطاق واسع فى مختلف مراحل حياتهم الثقافية، فكتبوا من هذه التراجم البلدانية والإقليمية العدد الكثير، حتى أن أكثر كور

¹ أنظر: الإحاطة، 4/ 390.

² ابن الخطيب: الإحاطة، 15/1.

³ طبع بتونس سنة 1898؛ ثم أعيدت طباعته سنة 1990، منشورات وزارة الثقافة بدمشق.

⁴ ابن الخطيب، الإحاطة، 14/1؛ 4/ 390.

⁵ نشر بتحقيق محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

الأندلس وحواضرها قد حظي بتأليف أو أكثر يعرف بمشاهير رجالها فى العلم والفكر والرواية؛ ومن المصنفات التى صنفت بغرناطة قبل البناءى كتاب الدرّة المكنونة فى محاسن إسطنبول⁽¹⁾ لأبى بكر محمد بن محمد بن إدريس مالك القضاءى المعروف بالقللوسى (ت 707هـ/1307م)⁽²⁾؛ وكتاب السر المذاع فى تفضيل غرناطة على كثير من البقاع لمحمد بن إبراهيم بن عبدالله بن أحمد بن يوسف الأنصارى الغرناطى المعروف بابن السراج (ت 730هـ / 1330م)⁽³⁾؛ وكتاب تاريخ غرناطة لابن جزى الكلبي الغرناطى (ت 757هـ / 1356م) اطلع على بعض أجزاء ابن الخطيب⁽⁴⁾، وقد ذكره السخاوى بما يوحى أنه اطلع عليه⁽⁵⁾؛ وكتاب مزية المرية على غيرها من البلاد الأندلسية لابن خاتمة الانصارى (ت 770هـ / 1369م)⁽⁶⁾؛ وكتاب الإحاطة فى أخبار غرناطة لابن الخطيب، وهو من أبرز ما صنف فى هذا المجال؛ ولا شك أن البناءى قد اطلع على ما صنف قبله من مصنفات أو بعضها على الأقل.

شارك البناءى من سبقوه من مؤرخى الأندلس وغرناطة بالتأليف فى تاريخ المدن أو التاريخ المحلى، وذلك من خلال كتابه (تذيل تاريخ مالقة) وقد نقل منه ابن الخطيب فى ترجمة أبى القاسم محمد بن أحمد بن محمد الغساني بن حفيد الأمين قائلا: "وقال صاحبنا الفقيه أبو الحسن النباهي فى تذييله لتاريخ مالقة: كان رجلا ساذجاً مخشوشاً سنى المنازع شديد الإنكار على أهل البدع. جلس للتحليق العام بالمسجد الجامع وأقرأ به الفقه والعربية والفرائض....."⁽⁷⁾.

كذلك نقل ابن الخطيب عن البناءى فى ترجمة القللوس محمد بن محمد بن إدريس بن مالك بن عبد الواحد ابن عبد الملك ابن محمد بن سعيد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الله

¹ تقع جنوب غربى مالقة على البحر المتوسط إلى الشمال من جبل طارق.

² ابن الخطيب: الإحاطة، 3/ 53-54.

³ ابن الخطيب: الإحاطة، ج3، ص123.

⁴ الإحاطة، 2/ 164.

⁵ السخاوى: الإعلان بالتوبيخ، تحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د.ت، ص160.

⁶ ابن القاضى: درة الحجال فى أسماء الرجال، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث والمكتبة العتيقة، القاهرة - تونس، 1970، 1/ 86.

⁷ أنظر: الإحاطة، 3/ 64.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

القضاعي من أهل إسطنبوله يكنى أبا بكر ويعرف بالقللوس حيث قال: "ونقلت من خط صاحبنا أبي الحسن البناهي. قال يمدح أبا عبد الله الرنداحي:

أطلع بأفق الراح كاس الراح ** وصل الزمان مساءه بصباح
خذها على رغم العذول مدامة ** تنفى الهموم وتأت بالأفراح
والأرض قد لبست برود أزاهر ** وتمنطقت من نهرها بوشاح
والجو إذ يبكي بدمع غمامة ** ضحك الربيع له بثغر أقاح
والروض مرقوم بوشى أزاهر ** والطير يفصح أيما إفصاح
والغصن من طرب يميل كأنها ** سقيت بكف الريح كأس الراح
والورد منتظم على أغصانه ** يبدو فتحسبه حدود ملاح⁽¹⁾.

كذلك نقل ابن الخطيب طرفا من ترجمة البناهي لنفسه فى تذييله لتاريخ مالقة حيث قال عن شيوخه "ذكر - البناهي - أنه أخذ عن الشيخ الخطيب أبي بكر الطنجالي قريب أبيه والناظر عليه بعده بوصاته. وكان من أهل الدراية والرواية وعن الشيخ الفقيه أبي القاسم محمد بن أحمد الغساني شهر بابن حفيد الأمين وقرأ عليه الفقه القرآن وسمع عليه وتلا على الشيخ الأستاذ المقري أبي محمد بن أيوب وسمع عليه الكثير. وهو آخر من حدث عن أبي بن أبي الأحوص. وعلى الشيخ المقري أبي القاسم بن يحيى بن محمد بن درهم وأخذ عن قريبه القاضي نسيج وحده أبي بكر عبد الله بن بكر الأشعري. ومن أشياخه صهره القاضي الأستاذ أبو عمرو بن منظور والأستاذ الحافظ المتكلم أبو عبد الله القطان والصوفي أبي الطاهر محمد بن صفوان والقاضي الكاتب أبو القاسم محمد البناء. وصحب الشيخ أبا بكر بن الحكيم ولازمه وروى عنه. ولقي الخطيب المقري أبا القاسم ابن جزى وأخذ نسبته عن الشيخ أبي القاسم بن عمران. وبرنده عن القاضي المحدث المقيد أبي الحجاج يوسف المتشافري. ورحل فلقي بتلمسان عمران أبا موسى المشدالي وحضر مجلسه والأخوين الإمامين أبا زيد

¹ أنظر: الإحاطة، 75/3-78.

دراسات أندلسية في الفكر والتاريخ والمذاهب

وأبا موسى ابني الإمام. وبياجة أبا العباس أحمد بن الرباعي وأبا عبد الله بن هرون. وبتونس
أعلاماً كقاضي الجماعة أبي عبد الله ابن عبد السلام.

قال - ابن الخطيب - ومن خطه - أي البناهي - نقلت: "وأجازني من أهل المشرق
والمغرب عالم كثير" (1).

كذلك نقل ابن الخطيب عن تذييل تاريخ مالقة للبناهي ما استفاد منه في ترجمة قاسم بن
يحيى بن محمد الزروالي المالقي المعروف بابن درهم حيث قال: "من تذييل صاحبنا القاضي
أبي الحسن قال فيه: كان رحمه الله واحد زمانه، ينبوع الحكمة، يتفجر من لسانه، وعنوان
الولاية على طيلسانه" (2).

وتجدر الإشارة إلى أننا لم نجد ذكراً لكتاب تذييل تاريخ مالقة للبناهي - فيما بين أيدينا
من مصادر - إلا عند ابن الخطيب في إحاطته كما سبق وأن أسلفنا، وهذا الكتاب - تذييل
تاريخ مالقة للبناهي - جعله صاحبه ذيلاً على كتاب: "مطلع الأنوار ونزهة البصائر
والأبصار فيما احتوت عليه مالقة من الأعلام والرؤساء والأخبار وتقييد ما لهم من المناقب
والآثار" لابن عسكر وابن خميس، وقد أطلق البعض على هذا الكتاب "تاريخ مالقة"،
والبعض الآخر "تاريخ ابن عسكر" (3).

وفي صدر هذا الكتاب الذي ذيل عليه البناهي نقف على قول الناسخ: "كتاب جُمع فيه
بعض أخبار فقهاء مالقة وأدبائهم مما ابتدأ تأليفه الفقيه المتفنن محمد بن فلي بن خضر بن
هارون الغساني المشهور بابن عسكر. وقد كمله ولد أخته محمد بن محمد علي بن خميس بعد
أن عاجلته منيته. وجمع في هذا الكتاب من سكن مالقة ودخلها أو اجتاز عليها وجهاً من
أخبارهم وأدبهم ومحاسنهم ومراسلاتهم وبلاغتهم وذكر من أخذوا عنه من فقهاء الأندلس
وغيرهم..... ثم يبدأ في ذكر التراجم" (4).

¹ أنظر: الإحاطة، 336/3.

² أنظر: الإحاطة، 263/4.

³ محمد العراشي الكناسي: صفحات من المخطوط النادر: بعض أخبار فقهاء مالقة وأدبائها لابن عسكر،
مقال بمجلة "دعوة الحق" التي تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، العدد 2، السنة 23،
جمادى الأولى 1402هـ / أبريل 1982، ص 110 وما بعدها.

⁴ أنظر: مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأخبار، تحقيق عبد الله المرباط الترغي، دار الغرب الإسلامي،
بيروت - لبنان، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط 1، 1420 هـ - 1999 م، ص 73.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

ورغم أن الكتاب يتعلق بالقة وأخبار أهلها والتعريف برجالها، فإنه لم يخل من ذكر بعض المدن الأخرى وعرض أخبار رجالها، ولا سيما البلاد القريبة من مالقة كسبتة في عدوة المغرب. وتبرز سبتة على أكثر من واجهة بين مواد كتاب أعلام مالقة، فهي تبرز ضمن واجهة تراجم الرجال المعرف بهم سواء أكانوا سبتيين أم من بلاد غيرها. وتبرز على واجهة المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في جمع مادة كتابه⁽¹⁾.

ويشتمل الكتاب على تراجم ثلاثة وسبعين ومائة علم من أعلام مدينة مالقة والطارئين عليها، وتشمل الخلفاء والرؤساء والأدباء والشعراء والفقهاء والمدرسين، وغيرهم من طبقات الأعلام.

وقد حذا فيه ابن خميس "حذو أستاذه ابن عسكر في ترتيب كتابه ترتيباً هجائياً حسب الترتيب المغربي، وبدأ من حيث انتهى أستاذه. فقد وصل أستاذه إلى أول حرف الميم، فترجم ابن خميس للأعلام التي تبدأ بحرف الميم، ثم حرف الصاد، فالعين، فالغين، فالفاف، فالسين، فالشين، فالهاء، فالياء. وهذا يعني أن الأحرف الأولى... كانت من نصيب ابن عسكر؛ ولذلك لا نجد تراجم تبدأ بهذه الحروف في كتاب ابن خميس"⁽²⁾.

أما منهج ابن خميس في الترجمة لأعلامه، فهو يقوم على ذكر اسم العلم كاملاً، ثم كنيته، ثم بلده مبيّناً إن كان من مالقة أو من أحد أعمالها أو طارئاً عليها. ثم يسوق لنا أسماء شيوخه وتلاميذه ورحلاته ومؤلفاته وأهم الوظائف التي شغلها، ثم يسوق لنا نماذج من شعره ونثره. وغالباً ما يطيل في إيراد أشعار المشاهير ورسائلهم، ويظهر لنا واضحاً ميل ابن خميس إلى الشعر أكثر من النثر، ثم يختم الترجمة بذكر تاريخ وفاة صاحب الترجمة، وفي أغلب الأحيان بذكر اليوم والشهر والسنة ومكان الدفن⁽³⁾.

ولابد مما ليس منه بد أن البناءى سلك في كتابه نفس المسلك الذى سلكه مصنفنا مطلع الأنوار ابن عسكر وابن خميس، على اعتبار أنه سار على خطاهما بتذييله على كتابهما، وعول عليها في النقل حتى في كتابه تاريخ قضاة الأندلس⁽⁴⁾؛ وكنا نأمل أن يكون كتاب البناءى بين أيدينا لنقف يقيناً على محتواه ومدى تأثيره بالكتاب الذى ذيل عليه بكتابه.

¹ ابن عسكر وابن خميس: مطلع الأنوار، ص 141.

² أنظر: مطلع الأنوار، ص 25.

³ نفسه، ص 25، 26.

⁴ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 82، 104، 112.

ثالثا: التراجم:

تعددت مصنفات التراجم بالأندلس فى عصر البناء، والتي لا شك أنه طالعتها واستفاد منها أو عرف خبرها على الأقل، ومنها كتاب الغرة الطالعة فى شعراء المائة السابعة لأبى عبدالله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي (ت 733 هـ / 1333 م)⁽¹⁾، وكتب أبى حيان الغرناطى (ت 745 هـ / 1344 م) ومنها مجازي العصر، وهو فى تراجم عصره، وقد اعتمد عليه ابن حجر ونقل منه⁽²⁾، وطبقات نحاة الأندلس، وكتاب النصار والذى خصصه لابنته نضار التى توفيت وحزن عليها حزنا شديدا، وذكر فيه طرفا من حاله واشتغاله بالعلم ورحلته وشيوخه⁽³⁾؛ وكتاب "الفوائد المنتخبة والموارد المستعذبة" فى سير الصوفية فى الأندلس لأبى بكر محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن الحكيم اللخمي (ت 750 هـ / 1349 م)⁽⁴⁾، وكتاب العلى فى أبناء أبناء الزمان⁽⁵⁾ لأبى البركات محمد بن محمد بن ابراهيم محمد السلمي البلفيقي المعروف بابن الحاج (ت 773 هـ / 1371 م)؛ وله أيضا المؤتمن على أبناء أبناء الزمن⁽⁶⁾، وقد سماه النباهي "المؤتمن فى أبناء من لقيه من أبناء الزمن"⁽⁷⁾؛ وكتب ابن الخطيب (ت 776 هـ / 1374 م): ومنها كتاب عائد الصلة ويقع فى سفرين وهو مفقود، وصل به كتاب صلة الصلة لأبى جعفر بن الزبير (ت 708 هـ / 1308 م)⁽⁸⁾؛ وكتاب الإكليل الزاهر فيما فضل عند نظم التاج من الجواهر وهو تنمة لكتابه "التاج المحلى" صنّفه للسلطان أبى الحجاج يوسف النصري، ترجم فيه لبعض أعلام عصره⁽⁹⁾؛

¹ ابن الخطيب: الإحاطة، 3/116.

² أنظر: الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، مطبعة المدني، القاهرة، 1966م، 3/1.

³ ابن حجر: الدرر الكامنة، 5/118؛ وانظر: عبدالباقى السيد: تاريخ أهل الظاهر، ص 627-629.

⁴ ابن الخطيب: الإحاطة، 2/176؛ وانظر: بالشيا، تاريخ الفكر الأندلسى، ص 282.

⁵ ابن حجر: الدرر الكامنة، 4/237 وانظر: عمر فروخ: تاريخ الادب العربى، دار العلم للملايين، بيروت، 1983، 6/499.

⁶ ابن الخطيب: الإحاطة، 2/86.

⁷ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 165.

⁸ ابن الخطيب: الإحاطة، 4/389.

⁹ ابن الخطيب: الإحاطة، 2/411.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

وكتاب التاج المحلى، فى مساجلة القدح المعلى: يقع فى سفر، وهو مفقود، وقد كتبه للسلطان أبى الحجاج يوسف النصرى، وترجم فيه لمائة وعشرة شعراء عاشوا فى مملكة غرناطة فى القرن الثامن الهجرى⁽¹⁾؛ وكتاب الكتيبة الكامنة، فى من لقيناه من شعراء المائة الثامنة كتبه فى جمادى الآخرة من عام (774 هـ / 1372 م)، وفيه يحمل بشدة على القاضي أبى الحسن البناهي وينعته بأقسى النعوت، وترجم فيه لمائة وثلاثة من أدباء وشعراء وفقهاء الأندلس المعاصرين له⁽²⁾؛ وكتاب المباخر فى المفاخر الخطيبية، ذكر فيه ابن الخطيب نباهة سلفه وما لهم من المجد ردا على خصومه من أهل الأندلس القادحين فى نسبه وحسبه⁽³⁾؛ وكتاب خلع الرسن فى التعريف بأحوال أبى الحسن⁽⁴⁾ مفقود؛ وكتاب تنبيه الساهي على طرف البناهي⁽⁵⁾، وكلاهما فى هجاء القاضي أبى الحسن البناهي وذمه؛ وكتاب نفاضة الجراب فى علالة الاغتراب: وهو سجل لمذكرات ابن الخطيب الشخصية عن المدة التى قضاها منفيا فى مدينة سلا المغربية⁽⁶⁾.

وقد نهج البناهي نهج مؤرخى الأندلس الذين صنفوا فى التراجم، ومن ثم أخرج لنا كتاباً ممتعاً وسمه ب: "المراقبة العليا فىمن يستحق القضا والفتيا"، ويعرف أيضاً بتاريخ قضاة الأندلس، وقد ذكر فى مقدمته الغرض من تأليفه بقوله: "فهذا كتاب أرسم فيه بحول الله نبذاً من الكلام فى خطة القضاء: وسير بعض من سلف من القضاة أو بلغ رتبة الاجتهاد، وفيمن يجوز له التقليد ومن لا يجوز له، وصفات المفتي الذى ينبغى قبول قوله والاعتداء به لمن ذهب إلى مقلده وبالجاري من الفتاوى على منهاج السداد وهل يجوز للمفتي قبول الهدية من المستفتي، أم هي فى حقه من ضروب الرشاء المحرمة على الجميع"⁽⁷⁾.

¹ المصدر نفسه، 361/2.

² المصدر نفسه، 390/4.

³ ابن الخطيب: الكتيبة الكامنة، ص 145؛ وانظر: المقرئ: أزهار الرياض، 1/190.

⁴ ابن الخطيب: الإحاطة، 1/18؛ وانظر: المقرئ، نفح الطيب، 5/181.

⁵ ابن الخطيب: الكتيبة الكامنة، ص 21، مقدمة المحقق.

⁶ ابن الخطيب: ريجانة الكتاب، 2/223.

⁷ تاريخ قضاة الأندلس، ص 1.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

وقد تناول البناهى فى الباب الأول من الكتاب القضاء بصفة عامة، والمسائل التي تتعلق به، وفى الباب الثاني جمع تراجم لقضاة بلغ عددهم مائة وسبعة ؛ أكثرهم من الأندلس ؛ ثم ضمن البناهى بابا فى كتب القضاء إلى القضية ثم بابا فى الشهادة على الخطوط وأخيرا فصل فى صفات كلام القضية⁽¹⁾.

ورغم أن الكتاب خص فئة بعينها فى المجتمع الأندلسى هى القضية. إلا أنه أفادنا بمعلومات ضافية ومتنوعة حول الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تطبع المجتمع الأندلسي فى عصور الخلافة، وملوك الطوائف، والمرابطين، والموحدين، وملوك بني نصر من بعدهم⁽²⁾. كذلك أفادنا بمعلومات مهمة تخص دور القضاء فى المعارك الفاصلة مع نصارى الشمال كالأرك والعقاب وغيرها⁽³⁾؛ هذا فضلا عن ذكر بعض المصنفات المشهورة للعلماء ككتاب ابن عات: "الطُرر على الوثائق المجموعة"⁽⁴⁾.

كما أفادنا البناهى بمعلومات مهمة تخص الخريطة المذهبية فى الأندلس فى عصور متعددة بذكره بعض أتباع المذهب الظاهرى⁽⁵⁾ ممن تولوا القضاء فى ظل السيادة والسيطرة المالكية كمنذر بن سعيد البلوطى الذى تولى القضاء فى عهد عبدالرحمن الناصر⁽⁶⁾، أو فى ظل السيطرة الظاهرية لا سيما فى عصر الموحدين كأحمد بن يزيد بن بقى الأموى⁽⁷⁾. كذلك أوقفنا البناهى على ما وقع لبعض أتباع ابن مسرة المعتزلى من تنكيب وإحراق لكتبهم بحكم

¹ المصدر نفسه، ص 1-215 ؛ وانظر: حسن بن يحيى الشوكاني: المصادر التاريخية فى كتاب المرقبة العليا للبناهى، مجلة الدارة، السنة الأربعون، عدد2، ربيع الآخر 1435هـ، ص 93-98.

² قبس فاروق صالح مطلوب: كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا لأبى الحسن البناهى دراسة فى مضامينه العلمية، أطروحة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2007م، ص 237-241، 244-246.

³ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 116، 115.

⁴ المصدر نفسه، ص 116.

⁵ عبدالباقى السيد: ابن حزم الظاهرى وأثره فى المجتمع الأندلسى، ص 23.

⁶ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 66 وما بعدها. وعن القاضى الظاهرى منذر بن سعيد البلوطى أنظر: عبدالباقى السيد: تاريخ أهل الظاهر، ص 144-157.

⁷ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 117، 118. ولمزيد من التفاصيل عن السيطرة الظاهرية على القضاء والفتيا فى عهد الموحدين أنظر: عبدالباقى السيد: الظاهرية والمالكية، ص 146-191.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

أصدره القاضى محمد بن بيقى بن زرب سنة 350هـ⁽¹⁾؛ ويشبه ذلك ما وقع من إحراق لكتب ابن الخطيب الأندلسى بحضرة الفقهاء والمدرسين لمخالفتها العقائد والأخلاق التى درج عليها الأندلسيون على حد قول البناهى⁽²⁾

كذلك نعرف من الكتاب أن خطة القضاء كانت تسند لصاحبها من طرف الأمير أو الخليفة لجلالة المنصب وخطورته ؛ وكان القاضى يتقلدها إما كقاضى معين على إحدى الكور والأقاليم⁽³⁾، أو باعتباره قاضيا للجماعة أو قاضى القضاة⁽⁴⁾. وكان القاضى يستعين بعدد من المستشارين من ذوي الخبرة والإخلاص لتبصرته عند الحاجة وتوضيح الأدلة التى من الممكن أن يعتد بها قبل حكمه فى كل قضية طرحت عليه؛ وكانوا يسمونهم بالفقهاء المشاورين⁽⁵⁾.

ونعرف من البناهى أن القضاة كانوا يحافظون على حسن هياتهم فى الشكل والملبس والمركب؛ وكان القاضى كريم النفس، سخيا، يبادر إلى إغاثة البؤساء وإطعام المحتاجين والفقراء؛ ومن هنا اشترط بعض الفقهاء من حق القضاة أن يكونوا ميسورين غير محتاجين حتى يضمّنوا لأنفسهم الاستقلال فى الرأى عند النظر فى أقضية الناس ويتمكنوا بالتالى من أداء مهمتهم بكل نزاهة، متمسكين بتعاليم الدين الحنيف، لا يحيدون عنها قيد أنملة؛ وكان هذا التشدد يؤدى بهم أحيانا إلى اتخاذ مواقف صلبة قوية حتى بالنسبة لأصحابهم فى الخطة؛ ومن ذلك ما حدث بين القاضى يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري والقاضى ابن الوليد بن أبى القاسم بن رشد من المنافرة والمهاجرة بسبب إنكار الأخذ بالعلوم القديمة والركون إلى مذاهب الفلاسفة⁽⁶⁾؛ ومن الأدلة على ورع القضاة وخشيتهم من الله ما نقله القاضى أبو الحسن البناهى عن ابن بشكوال فى صلته فيما يرجع لأخبار القاضى أبى الوليد يونس ابن

¹ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 201.

² نفسه، ص 201.

³ نفسه، ص 82.

⁴ نفسه، ص 98.

⁵ عبد الباقي السيد: ابن حزم الظاهري، ص 172، 173.

⁶ أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 124.

مغيث قال: "كان ابن مغيث بليغاً في خطبته، كثير الخشوع فيها، لا يتمالك من سمعه من البكاء... كنت، إذا ذاكرته شيئاً من أمور الآخرة أرى وجهه يصفر ويدافع البكاء ما استطاع وربما غلبه، فلا يقدر أن يمسه (1)؛ ويشهد كذلك على ورع القضاة وتمسكهم بالإيمان الراسخ القوي ما ثبت عن القاضي محمد بن محمد اللخمي القرطبي من أنه كان إذا أتى المسجد للحكم فيه بين الناس يترقع ويتضرع إلى الله تعالى... وإذا فرغ من الحكم يسأله العفو والمغفرة مما عسى أن يكون صدر عنه، مما تلحقه تبعه في الآخرة (2).

كما أفادنا الكتاب بأمور تخص طريقة التقاضى إذ كان القضاة يسمعون للمتقاضين بإحضار وكلاء عنهم؛ وكان المتقاضى معفياً من نفقات القضاء. كذلك أفادنا البناهى بذكر مهام القضاة الرئيسية، ومنها تولى النظر في شؤون الأعباس والسهر على تنميتها وإنفاق مستخلصاتها في وجوه البر والإحسان؛ كذلك كان القضاة يتولون صلاة الجمعة وصلاة العيدين كما كانوا يدعون عند الحاجة لإقامة صلاة الاستسقاء (3)، وتكون الصلاة إذ ذاك بحضور الخليفة أو الحاجب أو الأمراء وكبار رجال الدولة (4).

وكثيراً ما كان القاضي يضيف إلى مهمته الدينية القيام بالتدريس في المسجد الجامع أو في أحد المساجد الكبرى بالأقاليم لما كانوا عليه من قدرة على رواية الحديث والدراية بالأحكام. كما كانت تناط بالقاضي مهمة ارتقاب الأهلة من أوائل رمضان وفي آخر شهر الصوم. ومن القضاة من جمع بين القضاء والصلاة (5)، ومنهم من جمع بين القضاء والصلاة والوزارة (6)، ومنهم من جمع بين القضاء والحسبة والشرطة (7).

كذلك وضح لنا البناهى حرص خلفاء الموحدين على ألا يولوا خطة القضاء إلا من كان يستطيع القيام بها على أحسن وجه؛ ومن ذلك ما قاله المنصور للقاضي عبد المنعم بن الفرس

1 المصدر نفسه، ص 96.

2 المصدر نفسه، ص 134.

3 نفسه، ص 70، 71.

4 نفسه، ص 79.

5 نفسه، ص 85.

6 نفسه، ص 87.

7 أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 110.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

حينما قلده قضاء غرناطة، فأثبت فى صك التعيين ما خاطبه به قائلاً: "أقول لك ما قاله موسى -عليه السلام- لأخيه هارون "أخلفني فى قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين"(1).

أما عن أسلوب البناء فى الترجمة فنراه يذكر اسم القاضي، ومن سبقه فى الولاية إن تيسر له ذلك(2)، ومن ترجم له من المؤرخين(3)، ويثبت ظهور الخليفة أو الحاكم بتوليته القضاء إن وجد الظهير(4) ثم يذكر صفاته وعلومه التى برع فيها(5)، وشيوخه الذين حصل عنهم(6)، ثم كيفية ولايته للقضاء(7)، وشيئاً مختصراً عن حياته وأهم الأحداث التى وقعت له فى حياته لا سيما ما يخص الجهاد والمشاركة فى المعارك الشهيرة ضد نصارى الشمال(8)، ويذكر مؤلفاته أو بعضها إن وجدت(9)؛ ويذكر بعض تخريجاته الفقهية المخالفة لما عليه المالكية(10)، ثم وفاته، وأحياناً يقرن مولده مع وفاته فى نهاية الترجمة(11).

وقد حرص البناء على التوثيق والعزو للمصادر التى نقل عنها واستفاد منها حرصاً على الدقة والأمانة، ففى مواضع يذكر اسم المؤلف ؛ وفى مواضع يذكر اسم الكتاب ؛ وأحياناً يذكر الكتاب ومؤلفه فمثلاً يقول: "وفى طبقات قضاة مصر لأبى عمر الكندى"(12)، ويقول: "وفى الاستيعاب عن عائشة أم المؤمنين"(13)، ويقول: "وذكره المقرئ أبو عمرو الدانى فى طبقات القراء"(14)، ويقول: "ومن المدارك"(15) يعنى ترتيب المدارك للقاضى

1 أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 110.

2 نفسه، ص 75.

3 نفسه، ص 100، 101.

4 نفسه، ص 75، 76، 98.

5 نفسه، ص 77، 84.

6 نفسه، ص 105.

7 نفسه، ص 90.

8 نفسه، ص 82، 83.

9 نفسه، ص 95، 96، 99، 111.

10 نفسه، ص 118.

11 المصدر نفسه، ص 79، 116، 117.

12 المصدر نفسه، ص 24.

13 المصدر نفسه، ص 28.

14 المصدر نفسه، ص 33.

15 نفسه، ص 77.

عياض، ويقول فى ترجمة القاضى ابن زرب: "قال الحسن بن محمد فى كتابه المسمى: "بالاحتفال فى تاريخ أعلام الرجال" (1)، ويقول: "وجرت عليه بسبب ذلك عظام، آخرها ما حكاها الأمير عبدالله بن بلقين بن باديس بن حبوس فى كتابه المسمى: "التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بنى زيرى فى غرناطة" فقال عن جده السلطان.... (2)، ويقول: "وسماه أبو عبدالله بن عسكر فى تاريخه" (3) أو يقول: "ذكره المحدث أبو عبدالله ابن الأبار" (4)؛ أو يقول: "ذكره ابن خميس وابن الزبير، وابن عبد الملك وغيرهم" (5) كذلك يقول: "وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير عنه" (6)؛ أو يقول: "ذكره محمد بن خميس فى التكملة... (7)؛ أو يقول: "وذكره القاضى أبو عبدالله بن عبد الملك المراكشى فى صلته" (8)؛ وإذا أراد تأصيل قضية يذكر من فصل الحديث عنها كقوله عن بيت أضحى الذى ينتسب إليه أحد القضاة: "وفى كتاب الرازى من الإشارة بأصالة بيت بنى أضحى ما يغنى عن الإطالة" (9).

ولحرص البناء على صفاء الرواية والخبر له من الطعن نراه يستوثق لروايته من مصادر ومطان متعددة. فضلا عن الرواة والأشخاص الذين كان يحادثهم بشأن ما كان يدونه ؛ ومن ذلك قوله فى ترجمة القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المنستيري ومواقفه: "وحدثني بهذه الحكاية غير واحد من الثقات الأثبات منهم صاحبنا الفقيه المتفنى الأصيل أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي" (10)؛ وكقوله عند الحديث على مسألة الشهادة على خطوط القضاة: "وقد كنت أخذت فى هذه المسألة مع شيخنا القاضى أبى عبد الله بن عياض

1 نفسه، ص 78.

2 نفسه، ص 93.

3 المصدر نفسه، ص 104.

4 المصدر نفسه، ص 116.

5 المصدر نفسه، ص 112.

6 المصدر نفسه، ص 103.

7 المصدر نفسه، ص 112.

8 المصدر نفسه، ص 113.

9 المصدر نفسه، ص 125.

10 تاريخ قضاة الأندلس، ص 162

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

فمال إلى التسليم، وأشار بإيثار التسديد، وإن كان رحمه الله يستضعف العمل بإجازة الشهادة على خطوط القضاة، لما يؤدي إليه من الحكم بها في الحدود والأنكحة، وبغير ذلك من العمال، وبخصوص إذا أتى بالمرسوم صاحب حكومة والمتكلم بالخصومة، فكثيراً ما كان يتوقف على إمضاء الحكم، ويذهب مذهب إليه في مثلها ابن سهل، ومن تقدمه من الأئمة، ويقول عن الشهادة على الخط إنها على الجملة من العظام، وإحدى المسائل التي حملته على الاستعفاء من القضاء، إذ لم يقدر على إزالتها، ولا سهل عليه في كل النوازل تحمل عهدتها⁽¹⁾.

كما أخضع البناءى الوثائق التي كانت تقع بين يديه للتمحيص والتدقيق حتى لو كانت من قاض مشهور؛ ودعا الجميع إلى ذلك بقوله: "وأما كتابه إلى قاضي الجماعة، أو إلى فقيه يسأله ويسترشده ويخبره، فهذا يقبله، إذا عرف خطه، أو أتى به رسوله أو من يثق به، إلا أن يأتيه به الخصم الذي له المسألة، فلا يقبله إلا بعدلين، وإذا كان له من يكتبه في نواحي عمله، في أمور الناس وتنفيذ الأفضية وغير ذلك، فلا يقبل الكتاب، يأتيه منهم بالثقة يحمله، وبالشاهد الواحد، وبمعرفة الخاتم لقرب المسافة واستدراك ما يخشى فوته، وإذا افرق العمالان، فلا بد من البينة"⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر ومطان البناءى في كتابه تاريخ قضاة الأندلس لم تقتصر على كتب التاريخ والتراجم والطبقات ومعاجم الشيوخ فحسب والتي سبقت الإشارة إليها. بل شملت أيضاً كتب الأحكام والمصنفات الفقهية والحديثية، ومن ثم نراه في باب كتب القضاة إلى القضاة يرجع إلى المطان الفقهية وينقل منها، ومن ذلك الكتاب المقنع لأبى أيوب⁽³⁾؛ ومجموعة أشهب⁽⁴⁾، وكتب القضاة ككتاب سحنون، وكتاب ابن حبيب، وكتاب ابن المواز، وكتاب ابن رشد وغيرهم⁽⁵⁾، وأحكام ابن سهل الجياني⁽⁶⁾، وكتاب النوادر⁽⁷⁾،

¹ نفسه، ص 184.

² تاريخ قضاة الأندلس، ص 181.

³ المصدر نفسه، ص 181، 197.

⁴ المصدر نفسه، ص 185.

⁵ المصدر نفسه، ص 185.

⁶ نفسه، ص 181.

⁷ نفسه، ص 186.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

وكتاب القضاة المختصر من العتبية⁽¹⁾، والواضحة⁽²⁾، والمدونة⁽³⁾، ومنهاج القضاة لعبد الملك بن حبيب المالكى⁽⁴⁾، وكتاب أدب القضاة لابن عبدالحكم⁽⁵⁾، ونوازل ابن الحاج المالكى⁽⁶⁾، ووثائق ابن العطار⁽⁷⁾، وكتاب البيان والتحصيل لابن رشد الجد⁽⁸⁾، وكتاب عقد الجواهر⁽⁹⁾، والمستخرجة⁽¹⁰⁾، وكتاب أحكام ابن جرير الطبرى⁽¹¹⁾، وأحكام ابن زياد، وكتاب ابن شعبان⁽¹²⁾، وفى صدر الباب الأول رجع إلى كتاب العز بن عبد السلام⁽¹³⁾، وإلى كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضى عياض اليعصبى⁽¹⁴⁾، وكتاب المنتخب لابن مغيث⁽¹⁵⁾، وموطأ مالك⁽¹⁶⁾، وكتاب المقصد المحمود فى تلخيص العقود لأبى القاسم الجزيرى⁽¹⁷⁾.

وقد حرص البناهى على التنوع فى مصادره، ومن ثم نراه حال الكتابة لا يقتصر على مصادره المكتوبة. بل عول على الروايات الشفهية كأحد مرجعياته التاريخيه، ويؤكد ذلك بقوله: "ويقرب من هذا النمط ما حدثنا به صاحبنا الخطيب أبو جعفر الشقورى عن القاضى

1 نفسه، ص 186.

2 نفسه، ص 187.

3 نفسه، ص 188.

4 أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 188.

5 نفسه، ص 189.

6 نفسه، ص 191.

7 نفسه، ص 194.

8 نفسه، ص 197.

9 نفسه، ص 197.

10 نفسه، ص 198.

11 نفسه، ص 205.

12 نفسه، ص 206.

13 نفسه، ص 3.

14 نفسه، ص 4.

15 نفسه، ص 8.

16 نفسه، ص 9.

17 نفسه، ص 10.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

عبدالله المذكور⁽¹⁾ أنه كان قاعدا يوما بين يديه، في مجلس قضائه من حضرة غرناطة مهدها الله تعالى! وإذا بامرأة قد رفعت له بطاقة مضمونها: يا سيدي رضى الله عنكم! إنما محبتها في الرجل الذي طلقها وهى تريد من يكلمه في ارتجاعه لها ووردها إليه. قال: فتناول القلم، وكتب على ظهر البطاقة أحرفا، ودفعها إلي؛ فإذا هى: الحمد لله! من وقف على ما في القلوب فليصنح لسماعه إصاخة مغيث، وليشفع لتلك المرأة عند مفارقتها تأسيسا بشفاعة رسول الله ﷺ! لبريرة في مغيث! والله تعالى يسلم لنا العقل والدين، ويسلك بنا سبيل المهتدين!⁽²⁾. وفى موضع آخر يقول: "وحدثنى بهذه الحكاية غير واحد من الأثبات"⁽³⁾. ومن ذلك قوله: "ويقرب من هذا ما حدثنا به صاحبنا الخطيب..."⁽⁴⁾.

كذلك كانت المجالس العلمية أحد المصادر والمرجعيات التاريخية للنهاى، والتي كانت وسيلة للسماع كأحد مصادر المعرفة التاريخية. وهو يشير إلى ذلك بقوله: "وإن ذهبنا إلى تقدير ما تلقيناه من شيخنا القاضي أبي عبد الله في مجالسه العلمية من نكت النوازل وطرف المسائل، طال بنا القول، وأدرك فريضتنا العول! وفيما ذكرناه العناية الكافية"⁽⁵⁾. وفى موضع آخر يذكر ذلك بقوله عند الحديث عن قاضى تونس المنستيرى: "حضرت مجلس إقراءه بتونس عند وصولى إليها"⁽⁶⁾.

وأخيراً فقد كانت المشاهدة مصدراً أصيلاً من مصادر النهاى التاريخية، وقد أشار إليها صراحة حال تعقبه لابن الزبير فى قوله: "بأن القاضي ابن العربى دفن بباب الجيسة من أبواب مينة فاس"⁽⁷⁾. حيث قال النهاى: "وهذا وهم من ابن الزبير وغلط، وقد زرناه وشاهدنا قبره بحيث ذكرنا...إنها دفن خارج باب المحروق من فاس"⁽⁸⁾.

¹ هو محمد بن يحيى بن بكر الأشعرى أحد قضاة الأندلس، وأحد مشايخ النهاى الذين استفاد منهم كثيراً، وقد ذكرناه فى شيوخه بصدر البحث.

² أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 145.

³ نفسه، ص 162.

⁴ نفسه، ص 145.

⁵ نفسه، ص 146.

⁶ نفسه، ص 163.

⁷ نفسه، ص 107.

⁸ نفسه، ص 107.

دراسات أندلسية فى الفكر والتاريخ والمذاهب

ومن الكتب التى عالج فيها البناهى جنس التراجم كتابه الممتع نزهة البصائر والأبصار، وهو وإن كان قد عالج فى شقه التاريخى جزءاً يخص تاريخ الدول والملوك كما أشرنا آنفاً. فقد عالج فى جزء آخر ما يخص التراجم عندما أفرد أبا على القالى بترجمة وافية قال فى آخرها: "قلت وفى هذا القدر من التعريف بالحافظ أبى على كفاية، وعندنا من الثناء على مصنفاته أضعاف ما قاله الزبيدى على تقدمه وإمامته، وبالاخص على الكتاب المسمى بالنوادر"⁽¹⁾. بل بلغ من احتفائه بأبى على وكتابه النوادر أن ساق سنده للكتاب وهو يترجم لصاحبه حيث قال: "وروايتى فيه عن جماعة من الشيوخ منهم القاضى المحدث أبو القاسم محمد بن سعيد عن أحمد إبراهيم بن الزبير الثقفى عن الخطيب أبى إسحاق الأوسى عن الإمام الزاهد أبى الحجاج يوسف بن محمد البلوى ابن الشيخ عن الراوية محمد بن سليمان النفزى عن خاله الأديب أبى محمد غانم بن وليد المخزومى عن أبى عمر السهمى عن أحمد بن أبان عن أبى على البغدادى"⁽²⁾.

¹ أنظر: نزهة البصائر والأبصار، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 198ق، ص 76.

² نفس المصدر والمكان والصفحة.